

ظاهرة الفساد في الجزائر: الاسباب والحلول المقترحة

The phenomenon of corruption in Algeria: causes and proposed solutions

عثماني ميرة*

جامعة المسيلة (الجزائر)

Athmani.mira@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2023/06/ 30

تاريخ القبول: 2023/05/ 12

تاريخ الاستلام: 2023/04/ 01

الملخص:

تهدف الدراسة الى محاولة التعرف على واقع الفساد في الجزائر، وجهود الدولة في التصدي لها، ولأجل هذا قمنا بتقسيم الدراسة الى جزئين: الجزء الاول: حاولنا تشخيص اسباب هذه الظاهرة كأهم خطوة لاقتراح الحلول المناسبة، كما قمنا بإظهار مختلف انواع الفساد، وهذا ان كل نوع يستدعي أسلوب مختلف للتعامل معه. في الجزء الثاني: تعرضنا لمختلف الاجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية لمحاربة هذه الظاهرة. وقد اظهرت الدراسة انه بالرغم من القوانين المختلفة والكثيرة التي أصدرتها الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة فإنها لم تكن كافية. والدليل الترتيب المتأخر للجزائر في مختلف المؤشرات الدولية التي تقيس هذه الظاهرة الامر الذي يستدعي تبني حلول أنجع لمجابهتها. الكلمات المفتاحية: الفساد في الجزائر، اليات مكافحة الفساد، المؤشرات الدولية لترتيب الفساد.

تصنيف JEL: P37 ; K42

Abstract :

The study aims to try to identify the reality of corruption in Algeria, and the efforts of the state in addressing it.

We divided the study into two parts.

In the first part, we tried to diagnose the causes of this phenomenon as the most important step to propose appropriate solutions, We have also shown the various type of corruption, This is because each type requires a different approach to dealing with it.

In the second part, we presented the various measures adopted by the Algerian state to combat this phenomenon.

The study showed that despite the many different laws issued by Algeria to combat this phenomenon, they were not sufficient. The evidence is the late ranking of Algeria in the various international indicators that measure this phenomenon, which calls for adopting more effective solutions to confront it.

Keywords: corruption in Algeria, anti-corruption mechanisms, international indicators for ranking corruption .

JEL classification codes: K42 ; P37.

يعتبر موضوع الفساد من أهم واعقد المواضيع الاقتصادية، لما له من جذور تاريخية انتشرت في المجتمعات الحاضرة سواء النامية او المتقدمة على حد سواء، وشاع في كل النظم السياسية سواء الدكتاتورية أو الديمقراطية، الرأسمالية والاشتراكية، واخذ يهدد مستقبل الدول واستقرار وامن المجتمعات بعد ان تغلغل في كافة جوانب الحياة(الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والتعليمية...الخ.)، وبرز ذلك بشكل واضح في فقدان الثقة بين الشعوب وأجهزتها الحكومية التي لم تعد تخدم مصالحها ما أدى إلى ظهور الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية ضد تلك الحكومات، بسبب انتشار الفقر، وتراجع العدالة الاجتماعية وتركز الثروات في أيدي فئة قليلة جدا والذي أدى إلى ارتفاع الفجوة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.

مثل الكثير من اقتصاديات دول العالم يعاني الاقتصاد الجزائري من استشراف الفساد وتطور آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، حيث تشير التقارير الدولية الى الترتيب المتأخر للجزائر في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت الجزائر في المرتبة 104 من أصل 180 دولة شملها تقرير سنة 2020 وذلك ضمن الدول الأكثر فساد في العالم.

إن إدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات المهمة بهذا المجال، يعكس وجود أوضاع سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، وهذا العائق يقف أمام تحقيق أي مشروع للإصلاح. وهذا ما أدى بالسلطات بالتحرك في اتجاه تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية قصد مكافحة هذه الظاهرة.

1. الإشكالية:

ما هو واقع ظاهرة الفساد في الجزائر، وماهي التدابير المتخذة من طرف الحكومة من اجل القضاء على هذه الظاهرة او على الأقل التخفيف من اثارها السلبية.

2. الأسئلة الفرعية:

❖ ماهي اشكال ظاهرة الفساد في الجزائر، وهل هي ظاهرة جديدة رافقت التحرر الاقتصادي في الجزائر-كما اشار الى ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين - ام انها ظاهرة قديمة.

❖ ماهي اهم الاتار التي تمخضت عن هذه الظاهرة في الجزائر.

❖ ماهي اهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة. وهل كانت ناجعة

3. فرضية البحث:

ترافقت ظاهرة الفساد في الجزائر مع مرحلة (التثبيت والتكيف الهيكلي)، التي تميزت بمجموعة من الخصائص عملت على تهيئة بيئة مواتية لنمو وتغذية ظاهرة الفساد في الجزائر. والتي كان لها اثار

سلبية على كل المستويات وخاصة على المستوى الاقتصادي، الامر الذي دفع بالحكومة الى اصدار جملة من القوانين والإجراءات لمحاولة الحد من الاثار السلبية لهذه الظاهرة. ولكن يبدو ان هذه الإجراءات ليست كافية والدليل الترتيب المتدني للجزائر في مختلف المؤشرات الدولية للفساد.

4. الهدف من البحث:

يهدف البحث الى إظهار واقع الفساد في الجزائر معتمدين في ذلك على بعض الاحصائيات والمؤشرات الدولية ذات الصلة بالظاهرة، ومحاولة تشخيص أسبابه واشكاله ليتسنى لنا معرفة اثاره الاقتصادية. وإظهار بعض الإجراءات التي قامت بها الدولة لمجابهة هذه المعضلة.

5. أهمية البحث:

ان الصورة العامة لأداء الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس الفساد غير مريحة تماما، اذ تحتل مراتب متدنية وهو ما يعني في نظر واضعي هذه المؤشرات ومن يطلع عليها من رجال اعمال ومستثمرين ان النظام العام في الجزائر لا يشجع على المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات وهو ما يشكل بيئة تكون فيها حالة عدم التأكد مرتفعة وطاردة للاستثمار، الامر الذي يحتم علينا تحليل هذه الظاهرة.

6. منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوع محل الدراسة، بالإضافة الى المنهج التحليلي للمعطيات والأرقام الخاصة بالفساد في الجزائر والمنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الفساد وترتيبها السنوي في بعض المؤشرات الدولية للفساد.

7. حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في دراسة ظاهرة الفساد في الجزائر خلال الفترة من الاستقلال الى سنة

2020

8. تقسيمات البحث:

I- مفهوم الفساد (تعريفه، اشكاله، اسبابه)

II- واقع ظاهرة الفساد في الجزائر

III- جهود الجزائر في مكافحة ظاهرة الفساد (مختلف التشريعات التي أصدرتها الجزائر في مجال

مكافحة والوقاية من الفساد مع التركيز على قانون رقم 01-06 الذي صدر في 20 فيفري سنة

2006. بالإضافة الى بعض التدابير الأخرى).

I- تعريف الفساد مسبباته واهم أنواعه

لم تعرف الإنسانية تاريخاً محدداً ودقيقاً لنشوء ظاهرة الفساد على وجه البسيطة، بل قد يكون الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة على الأرض حيث نرى في قصة ولدي ادم (عليه السلام) قابيل وهابيل والتي تدل على نشوئه منذ ذلك الزمن السحيق ، إن الأقوام التي استوطنت ارض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد لذا نرى الإشارات إلى جرائم هذه الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروبك) (ارورنمو) وفي الألواح السومرية، كما أن الوثائق التي عثر عليها وتعود إلى الألف الثالثة قبل الميلاد تبين أن المحكمة أنا ذاك كانت تنظر في قضايا الفساد ، مثل استغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامة وقبول الرشوة وإنكار العدالة ، حتى إن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام (العيسى، الفساد الاداري والبطالة، 2009، صفحة 20) ، كما عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 في موقع (داكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعاً بدرجة (أرشف الرقابة حالياً) يكشف عن قضايا خاصة بفساد الإداري وقبول الرشوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين. أما عند الصينيين القدماء فإن الفكر السياسي لدى (كونفوشيوس) قد شخّص ظاهرة الفساد، ففي كتاب (التعليم الأكبر) يرد أسباب الحروب التي حدثت إلى فساد الحكم هذا مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم نفوسهم، أما في كتابه (العقيدة الوسطى) فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروات بين الناس على أوسع نطاق، وهو يشير إلى أخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول إن "تركيز الثروة يؤدي إلى التشتت الشعب". (العيسى، الفساد الاداري والبطالة، 2009، صفحة 18) وفي القرآن الكريم نجد تنبيهات وتحذيرات من الفساد ودعوة إلى الإصلاح جاءت في غير موضع من نص القرآن فلنتدبر قوله "وقضينا إلى بني إسرائيل الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً كبيراً" (سورة الإسراء) وقوله تعالى: " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفياً فففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً" (سورة الإسراء). أما الفساد الاقتصادي، فتجلى في قوله تعالى " وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنو بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً" (35) سورة الإسراء. وقوله عز وجل " وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد". لو تدبرنا الآيات الكريمة، نلاحظ أن الله عز وجل قد نبه إلى ضرورة اجتناب الفساد. لما له من أثار وخيمة على البلاد والعباد.

1. تعريف الفساد

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن يمكن ذكر بعض التعاريف كالتالي:

- تعريف البعض له بأنه " استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية" (البنك الدولي، 1996، صفحة 124)

- وهناك من يعرفه بأنه " سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص"

- ويعرفه آخرون بأنه، "سوء استخدام المنصب لغايات شخصية"

- ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة ".

اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف، حيث قصرها التعريف الأول والثاني والرابع على الوظيفة العمومية فقط، وهذا على خلاف الواقع، لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معاً، أو في كل قطاع على حده. أما في التعريف الثالث فقد جاءت هذه الوسيلة عامة، لاستخدام هذا التعريف مصطلح المنصب بدلاً من الوظيفة العمومية، وذلك ليشمل استغلال المنصب في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

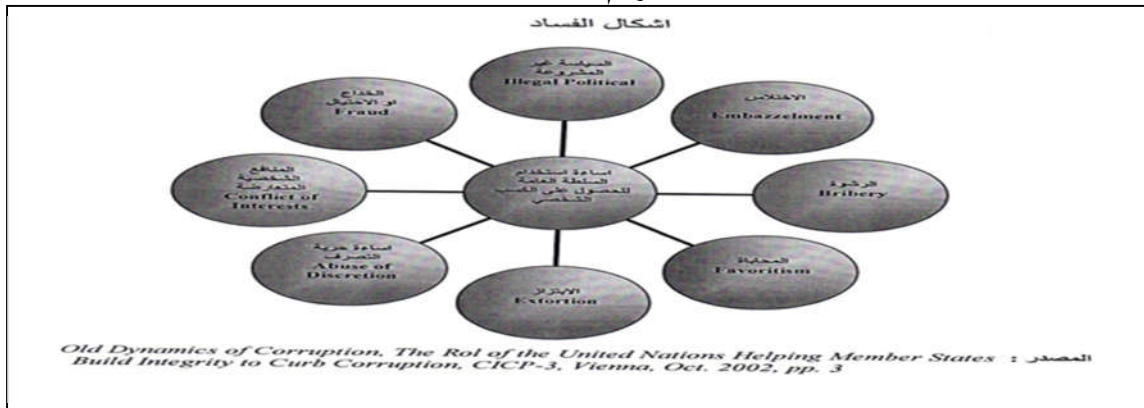
وقد تميز التعريف الرابع عن غيره بالإشارة إلى الفساد الإداري والسياسي.

أما الإداري فكاستغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع خاصة. وأما السياسي فيتمثل في اختلاس الموظفين الكبار للموارد والأموال العامة.

2. أشكال الفساد:

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيايل والمحابة. أو سرقة أموال الدولة مباشرة. وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر. ويمكن من خلال الرسم الموالي تلخيص أهم أشكال الفساد.

الشكل رقم (01) : أشكال الفساد



3. أسباب الفساد :

للفساد أسباب وانعكاسات كثيرة يمكن ملاحظتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويمكن رصد هذه الأسباب في:

- الأسباب السياسية: يعد عدم وجود نظام سياسي فعال-يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انطباق- التربة الخصبة التي تنمو فيها بذور الفساد حيث يظهر عند هذا المستوى حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي.

- الأسباب الاجتماعية: تتجلى في انتشار الجهل والتخلف والبطالة، تلك العناصر التي تشكل العامل الحاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة بالرشوة. كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طرديا مع ازدياد ظاهرة الفساد

- الأسباب الاقتصادية: وتظهر في غياب الفعالية الاقتصادية للدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا، وهو ما ينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج.

- بعض السياسات المفروضة في إطار الإصلاحات الهيكلية: انتهجت الكثير من الدول المتقدمة والنامية منها سياسة الخصخصة خاصة بعدما وصفها البنك الدولي كآلية لهيكلية وتثبيت الاقتصاديات والسيطرة على التضخم واستئصال الفساد في القطاع الحكومي والتخلص من سلبيات القطاع العام، لكن سياسة الخصخصة التي تبنتها هذه الدول لم تكن عن منأى من الفساد، بل ساهمت في نموه في بعض الأحيان حيث أصبحت سبيل لتبادل المنافع بين الساسة ورجال الأعمال الأثرياء على حساب المصلحة العامة، كما أدت إلى بيع أصول عامة بأثمان بخسة إلى رجال أعمال ومؤسسات أجنبية ومحلية مقابل الحصول على رشاي وعمولات.

4. أنواع الفساد :

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة، إلا أننا سنركز على التفريق بين أنواع الفساد من حيث الوظيفة السياسية والمالية والإدارية والذي يحوي ثلاث أنواع كما يلي:

- الفساد السياسي: يعتبر الفساد السياسي أبو الفساد والمصدر الأساسي له وهو الفساد الأخطر الذي يؤدي إلى أنواع الفساد الأخرى وخصوصا عندما يكون الفساد ممنهج، خططت له السلطة السياسية لتمسك بالحكم لأطول فترة ممكنة ولعل هذه البيئة الفاسدة أيضا لها تأثير على أي نظام

سياسي جديد يحاول أن يصلح ما أفسده النظام الذي سبقه ما لم تكن هناك استراتيجية للتعامل مع الفساد. (الرقبي، 2014، صفحة 506)

- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بالأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي.

- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، أو تلك التصرفات التي يغتنم فيها الموظف الفرصة للاستفادة من الثغرات القانونية بدل من الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار وسد الثغرات.

5. آثار الفساد على اقتصاد الدول. (تكلفة الفساد) :

قال ابن خلدون "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم. وإذا ذهبت أموالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في ذلك. وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب".

تعبّر هذه العبارة بأسلوب بليغ عن الآثار المدمرة للفساد على مستوى الفرد أولاً ومن خلاله على مستوى الاقتصاد في كافة جوانبه ثانياً. وذلك باعتبار أن الفرد أو الإنسان هو مصدر العملية الإنتاجية وهو الهدف منها في نفس الوقت، فإذا أحس الإنسان أنه لا يحصل على المنفعة الكاملة لقاء جهده في العملية الإنتاجية وأن هذه المنفعة قد يقاسمه إياها أطراف أخرى -نتيجة تفشي الفساد- فإن هذا قد يكون مثبطاً له على مواصلة العملية الإنتاجية وبالتالي تعطيل عجلة الاقتصاد.

ومن خلال هذه النقاط يمكن تلخيص أهم الآثار المترتبة عن الفساد ونقص هذا الآثار الاقتصادية لأن الفساد يؤثر على مجالات عديدة في حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية إلا أن ما يهمنا هنا هو الجانب الاقتصادي.

- الأثر على الاستثمار المحلي والأجنبي: حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الفساد مثبط للنمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، فالمستثمر يبتعد عن البيئة التي يسود فيها الفساد، لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى النقدية أو العينية، التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في

مثل هذه البيئات، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي. (الشمري، 2011، صفحة 85)

- أثر الفساد على ميزانية الحكومة: يؤثر الفساد على شقي الميزانية سواء من ناحية الإيرادات أو من ناحية النفقات، ففي جانب الإيرادات فإن الفساد يؤدي إلى تقليل هذه الإيرادات عن طريق قبول الموظفين للرشوة، عند ذلك سوف يغضون الطرف عن جزء من الضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية، ومثل هذه الضرائب تعتبر من أكبر مصادر إيرادات الدولة، وإذا أضفنا التهرب عن دفع الرسوم الجمركية المترتبة على استيراد البضائع، فإن ذلك سوف يزيد من خسارة إيرادات الحكومة. أما أثر الفساد على جانب النفقات فيتجلى في توجيه النفقات الحكومية نحو المشروعات التي يسهل فيها إخفاء الرشوة، وذلك أن إنتاجها أو شرائها يكون من قبل مؤسسات محدودة مثل: الإنفاق على التسليح العسكري، في حين يقل الإنفاق على القطاعات التي تقل فيها فرص الفساد، حيث بينت الدراسات أن هناك علاقة موجبة بين الإنفاق على المشتريات الحكومية ومؤشرات الفساد، وذلك بسبب صعوبة كشفها من قبل الهيئات المراقبة، وما توفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية في هذه المشتريات، وبهذا يمكن القول بأن الفساد يشوه النفقات، من خلال التركيز على المشاريع التي تدر الرشاوى أكثر (فريد، الفساد رؤية نظرية، 2006)، بغض النظر هل تخدم عملية التنمية أم لا.

بقدر سهولة تحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة للفساد الموضحة عاليه، إلا أنه من الصعوبة بمكان - بل قد يكاد يكون مستحيلاً - تحديد قيمة التكاليف الفعلية التي يتكبدها المجتمع وهناك عدد قليل جداً من التقديرات على المستوى العالمي ففي 2004 وباستخدام بيانات 2002/2001 حين كان حجم الاقتصاد العالمي أكثر قليلاً من 30 تريليون دولار أمريكي قدر البنك الدولي تكلفة الرشوة على المستوى العالمي بتريليون دولار أمريكي سنوياً. وذكرت الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في ديسمبر 2019 أن قيمة المبالغ المسروقة عن طريق الفساد تزيد عن 2.5 تريليون دولار سنوياً، وأن هذا المبلغ يساوي 5% من الناتج المحلي العالمي (سولفيان، 2009).

ويكشف هذا المبلغ الذي يمثل جزءاً صغيراً من التكاليف المباشرة وغير المباشرة ليس فقط الخسارة الفادحة الناجمة عن الفساد بل أيضاً الفوائد الهائلة التي يمكن أن تعود على المجتمع مقابل الالتزام بمكافحته.

6. كيف يمكن مواجهة الفساد :

يؤكد بعض الباحثين أنه بالرغم أنه من المستحيل القضاء على الفساد نهائياً، إلا أنه من الممكن التحكم فيه والسيطرة عليه، وأن الدول لا يمكن أن تتجاهل الفساد لمجرد نظريات تقول أنه لا

يمكن القضاء عليه نهائيا. ولأن الفساد لا يمكن اعتباره إلا مشكلة إنمائية وليس مشكلة تجارية، فإن هذا يعني أن معالجتها تحتاج إلى إيجاد أسلوب حكيم محسن وحوافز أفضل، لهذا وبداية وقبل تناول سبل معالجة الفساد لابد من التأكيد على أنه ينبغي قبل البدء في تخطيط أية إستراتيجية لمواجهة الفساد تحديد الهدف الذي تسعى إليه هذه الاستراتيجيات هل هو لحماية موارد الدولة أم القضاء على نشاط إجرامي. (شكولينكوف، دور رئيسي لجمعية الأعمال محاربة الفساد في الدول النامية، 2007)

فالأول من شأنه أن يساهم في تطوير قاعدة مستقرة لحماية عوائد الدولة، بينما يفرض الثاني التزاما على الدولة بالاستخدام الفعال للموارد في مواجهة الفساد، فإذا كان الغرض من تتبع قضايا الفساد هو معاقبة المخطئين، فإن هذا لا يحتاج سوى نظام جنائي فعال، أما إذا كان الغرض من التتبع هو حماية أموال الدولة ومواردها، فإن هذا يحتاج إلى أجهزة ووكالات متخصصة ومسئولة عن المصادرة، يضاف إلى هذا أنه من الضروري تحديد ما إذا كان التركيز ينبغي أن ينصب على المنصب أم صاحب المنصب.

بعد النجاح في تحديد ما إذا كان التركيز ينبغي أن يكون على المنصب وبعد النجاح في تحديد الهدف، يأتي الدور على مهاجمة أسباب الفساد وليس فقط مظهره، فإذا كان أحد الأسباب المقيدة للفساد هو غضب الطبقات الوسطى، فإنه لن يتم مواجهته أو الحد منه من خلال تعظيم هذا الغضب، ولكن من خلال تحديد مصادر المشكلة في كل دولة ووضع الحلول الفعالة لمواجهتها في المدى الطويل، وبغض النظر عن أسباب الفساد، فإن هناك اتفاقا على أن الدول الأكثر تقدما أقل احتمالا للفساد عن الدول الأقل تقدما، إذ أن التنمية تغير من هيكل المجتمع المدني وبوتقة الموارد المتاحة لمواجهة المطالب الشرعية لإعادة التوزيع، وكلما زادت تعبئة المجتمع المدني حول شعارات محاربة الفساد، كلما شاركت فعليا في مواجهته والحد منها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك ثلاثة أطراف يعد التحالف فيما بينها عاملا أساسيا في مكافحة الفساد (ابراهيم، 2005)

-اولها: المجتمع المدني نفسه ومدى امتلاكه لثقافة سياسية مناهضة لأي انحراف وتحمل مسؤوليته في مواجهة هذا الانحراف

- ثانيهما: علاقة هذا المجتمع بالسلطة، وهل هي علاقة تعاقدية أم أبوية، وهل يؤدي الموظف عمله لصالح المجتمع أم لصالح نفسه

-ثالثهما: النخبة وهل يوجد لديها استعداد للمواجهة والمحاسبة أم لا

في جانب آخر يرى أنصار نظرية الاختيار العام أنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الربح، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، وعلى القطاع المصرفي، وإزالة المعونات وتخفيض التعريفات الجمركية وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة والتوقع هو أنه بتخفيض حجم القطاع العام والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وتخفيض فرص جني الربح يقل الفساد، لكن تجدر الإشارة هنا أن هناك العديد من الشواهد تقر بأنه يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يكون له نتائج عكسية على الفساد ولا سيما في الأجل القصير. فمثلاً في غياب قوة الإكراه في الإصلاحات الضريبية المخصصة لزيادة الإيرادات الحكومية يمكن أن يزيد الحوافز على الممارسات الفاسدة. كما أن الخصخصة في غياب إجراءات تنظيمية قوية فعالة ذات إمكانية كبيرة لتوليد مستويات عالية من السعي لجني الربح الاقتصادي ولا سيما في الاحتكارات الطبيعية.

II- واقع ظاهرة الفساد في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من استشراف الفساد وتطور آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، وتشير التقارير الدولية إلى التراجع المستمر لترتيب الجزائر في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت الجزائر في المرتبة 112 في تقرير سنة 2017 وذلك ضمن الدول الأكثر فساد في العالم، على غرار العراق والسودان، متراجعة عن مرتبتها لسنة 2016 إلى المرتبة 108 من مجموع 176 دولة. ويربط جل المحللين الأوضاع المأزومة تلك، بإرث تاريخي ناجم عن السيطرة الاستعمارية الطويلة والمتميزة وبظروف الدولة بعد الاستقلال

إن إدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فساداً في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال، يعكس وجود أوضاع سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، وهذا العائق يقف أمام تحقيق أي مشروع للإصلاح. وهذا ما أدى بالسلطات بالتحرك في اتجاه تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية قصد مكافحة الفساد.

1. مسببات الفساد في الجزائر

تري المؤسسات المالية الدولية أن ظاهرة الفساد شقت طريقها للجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (التثبيت والتكيف الهيكلي) التي تميزت بمجموعة من الخصائص عملت على تهيئة بيئة مواتية لنمو وتغذية ظاهرة الفساد في الجزائر تمثلت هذه الخصائص في:

- الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي جاءت كنتيجة حتمية لعدم استقرار القيادة

لسياسية

- استغلال النخب الحاكمة لفترة الإصلاحات الاقتصادية (التثبيت والتكيف الهيكلي) للتهب والسرقة

- أدى عدم استقرار الحكومات وبروز ظاهرة التغيرات المستمرة بالكثير من المسؤولين الحكوميين إلى البحث عن طرق غير مشروعة لتأمين مستقبلهم واغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية (اليمام، 2011)

- في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي ميزته الفوضى والعراقل البيروقراطية، فإنه يظهر تخلف الإدارة الحكومية ومستوياتها في تنفيذ خطة الإصلاح الإداري باتجاه تحديث القوانين والهيكل، فالإدارة تعاني مركزية شديدة في اتخاذ القرار وانجاز المهام، وترتبط تلك المركزية ببيروقراطية مكلفة وزائدة تتميز بطول الإجراءات والروتين الإداري والتنفيذ بحرفية القانون، من جهة ومن جهة أخرى تسيطر مظاهر خرق القانون خاصة الإدارة المحلية التي صارت تفتقد الجوارية والقرب من المواطن

- كما ساهم الريع النفطي في خلق عقلية ريعية لدى النخب الحاكمة، وصارت لديه نظرة خاصة للعائد بدون أي جهد، وبكل الطرق مهما تكن مشروعة أو غير مشروعة. واكتسبت الطبقة السياسية الفكر الانتهازي من خلال استغلال المنصب لأغراض شخصية بغية تحقيق أرباح وفوائد سريعة دون وجه حق، وهكذا يأخذ الفساد السياسي شكل البحث عن الريع ساعده في ذلك نظام الحزب الواحد، ونمط الاقتصاد الموجه في مرحلة أولى، ثم الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والفوضى الاقتصادية خلال التسعينات، حيث وفرت المناخ الملائم لتطور سلوك البحث عن الريع حيث صار عند الجميع عقلية اللهث وراء الريع (عنصر، 1999).

كل هذه الأسباب السابق ذكرها ربما تكون قد فاقمت وعمقت أكثر فأكثر ظاهرة الفساد في الجزائر، لكن الشواهد تثبت أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد في الجزائر ولا ترتبط فقط بعملية الانفتاح الاقتصادي أو اقتصاد السوق أو مرحلة الإصلاحات الهيكلية كما أشار إلى ذلك صندوق النقد الدولي. فقد عرفت مرحلة التصنيع في الجزائر خلال السبعينات الكثير من قضايا الفساد، نذكر على سبيل المثال قضية مركب الأصنام للبلاستيك، الذي شهد عدة مشاكل على مستوى التشغيل والاستثمار حيث تسلمت الجزائر أجهزة مستعملة أعيد دهنها وتغليفيها بدلا من أن تسلم أجهزة جديدة كما كان متفق عليه مع المنتج الفرنسي وانتهت أعمال الإنشاء عام 1978، ولم يبدأ المركب بالعمل إلا عام 1982، وبعد مدة أحرقت هذه الوحدة لوجود بعض الوثائق الحساسة التي كان يمكن أن تورط بعض المسؤولين. (امنصوران، 2006) أضف إلى ذلك (ابراهيم، 2004)

- قضية مجمع سكيكدة للغاز المميع (1962)

- مجمع ارزو للغاز المميع (1973)

- مركب عنابة للأسمدة المشبعة بالفوسفات (1975)

- مركب اريزو للميثانول والريزني الصناعي (1976)

- مركب سكيكدة للمواد البلاستيكية (1977).

بالإضافة إلى ذلك الفساد المنتشر في قطاع العقار الصناعي، فرغم إنشاء الوكالة الوطنية للضبط العقاري إلا أن العقار مازالت تحكمه ممارسات الرشوة والسمسة والمضاربة، وهذا ما يجعل الحصول على العقار المخصص للاستثمار أمر صعب، بالإضافة إلى تفشي الرشوة حيث بين تقرير منظمة الشفافية الدولية أن 75% من المؤسسات الجزائرية تخصص حوالي 6% من رقم الأعمال لتقديم عمولات ورشاوى إلى المسؤولين والموظفين الحكوميين (سعيد، 2005)

وإذا رجعنا إلى حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي (السري) كنسبة من الناتج المحلي الخام الرسمي لوقفنا أكثر على حجم ظاهرة الفساد في الجزائر خلال فترة تطبيق الإصلاحات المدعومة. من خلال مبلغ الأموال غير المشروعة التي بلغ تقديرها سنة 2001 أكثر من 07 مليار دولار، علما أن حجمه في العالم العربي كان يقدر بأكثر من 100 مليار دولار ، وقارب هذا المبلغ 15 مليار دولار سنة 2006

الجدول رقم(01): تقدير حجم الدخل غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2006)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
الناتج المحلي	40.9	46.7	49.2	51	42.4	46.1	46.9	48.2
حجم الاقتصاد الخفي	9.20	10.51	11.07	11.46	9.54	9.47	10.55	10.84
الدخل غير المشروع	5.52	6.30	6.64	6.88	5.72	5.68	6.33	6.50

السنوات	98	99	00	01	02	03	04	05	06
الناتج المحلي	48.2	48.6	53.4	54.8	55.9	65.9	83	103	110.4
حجم الاقتصاد الخفي	10.84	10.93	12.015	12.33	12.57	14.82	18.67	23.17	24.84
الدخل غير المشروع	6.50	6.56	7.20	7.39	7.54	8.89	11.20	13.90	14.90

المصدر: عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،

2006، ص 476

2. مكانة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد:

لقد أصبح الفساد في الجزائر واقعا مرئيا يعيشه المجتمع يوميا نتج عنه استنزاف لثروات هذا البلد، حيث يظهر الجدول أدناه ترتيب المتدني للجزائر في مؤشرات مدركات الفساد حسب المنظمة العالمية للشفافية.

الجدول رقم (02): مؤشر مدركات الفساد للجزائر وبعض البلدان العربية لسنوات مختارة

السنوات	2006	2009	2012	2014	2016	2017
	ن	ر	ن	ر	ن	ر
البحرين	36	46	51	49	70	103
قطر	32	22	27	68	31	29

ظاهرة الفساد في الجزائر: الاسباب والحلول المقترحة

39	85	41	75	44	67	44	66	4.1	66	4.8	46	الكويت
71	21	66	24	70	26	68	27	6.5	30	6.2	31	الإمارات
42	74	41	75	40	79	41	75	4.2	65	4.6	51	تونس
32	117	34	108	37	94	32	118	2.8	111	3.3	70	مصر
40	81	37	90	39	80	37	88	3.3	89	3.3	70	المغرب
33	112	34	108	36	100	34	105	2.8	111	3.1	84	الجزائر
48	59	48	57	49	55	48	58	5.0	49	5.3	40	الأردن

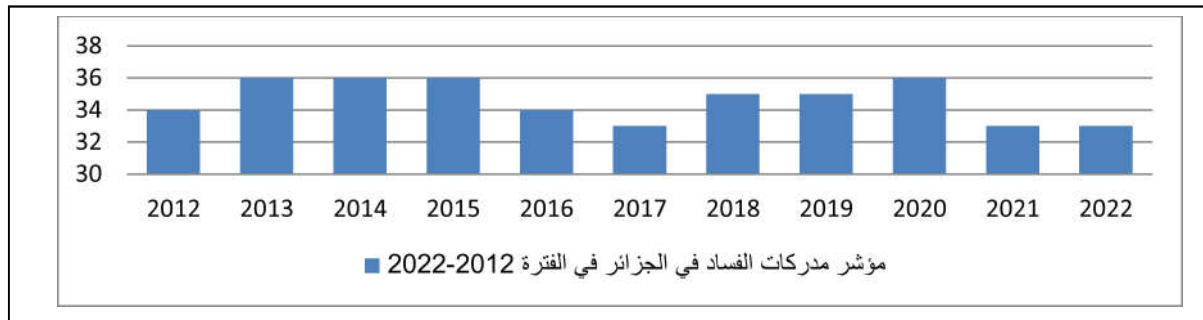
ر: الرتبة عالميا، ن: النقاط

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تقارير مختلفة

إذا لاحظنا وضع الجزائر خلال الفترة 2006-2009 لوجدنا أن الجزائر قد تراجع مجموع نقاطها من 3.1 سنة 2006 إلى 2.8 سنة 2009. مما يضعها في الرتبة 111 عالميا والرتبة 11 إقليميا (منظمة الشفافية الدولية، 2006)، وفي سنة 2006 فإن ترتيبها يضعها بين أسوأ ست دول من حيث الأداء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحتى إفريقيا أما إذا قورنت مجموع النقاط المتحصل عليها مع أحسن دولة عالميا فهي بعيدة جدا عنها وهو ما يؤكد أن الفساد لا يزال ينخر في البلاد بالرغم من المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر في مجال مجابهة الفساد، وكذلك برغم القوانين الصادرة التي تجرم الفساد، والتي كان أهمها قانون 2006 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أنه من الواضح أن هذا القانون ومختلف الإجراءات التي قامت بها الجزائر لمكافحة هذه الآفة لم يكن لها اثر ايجابي كبير والدليل ترتيب الجزائر المتدني في مؤشر مدركات الفساد في كل السنوات التي تلت سنة 2006.

أما خلال الفترة 2012-2017 حيث تغيرت منهجية منظمة الشفافية العالمية في احتساب مجموع النقاط حيث قامت بتحديث المنهجية المستخدمة لحساب مؤشر مدركات الفساد، حسب هذه المنهجية الجديدة فإنه يلاحظ أن مجموع نقاط الجزائر لم يتغير كثيرا إذ بقي يتراوح بين 34 و36 نقطة كأقصى تقدير وبذلك احتلت المرتبة 112 عالميا لسنة 2017 وهي وضعية غير مريحة إذا ما قورنت بباقي الدول العربية وحتى بدول الجوار كالمغرب التي تراوح مجموع نقاطها بين (37-40) نقطة وتونس التي تراوح مجموع نقاطها بين (40-42) نقطة.

الشكل رقم (02): تغيرات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة من 2012-2022



المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير 2022

في سنة 2022 تحصلت الجزائر 33 نقطة من 100 واحتلت بذلك المرتبة 116 علميا من مجموع 180 دولة، وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها في تقرير سنة 2021. وتراجعت الجزائر بشكل لافت مقارنة بتقرير سنة 2020 الذي احتلت فيه المرتبة 104 دوليًا.

وإذا ما قارنا الجزائر بالدول العربية نجد ان الإمارات تصدرت قائمة الشفافية بالحصول على 67 درجة في المركز 27 عالميا، ثم قطر 58 درجة في المركز 40 والسعودية 51 درجة في المركز 54، والأردن 47 درجة في المركز 61 عالميا، والبحرين 44 درجة في المركز 69، وعمان 44 درجة في المركز 69 والكويت 42 درجة في المركز 77.

وفي المغرب العربي، حصلت تونس على 40 درجة وحلت في المركز 85، بينما حصل المغرب على 38 درجة في المركز 94 وموريتانيا 30 درجة في المركز 130.

ما يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تاريخ نشر أول تقرير عن الفساد في الجزائر، لم تتحصل على مرتبة جيدة على مدى السنوات السبع عشرة الماضية مقارنة مع المتوسط العالمي .

ما عدا السنوات 2013 و2014 و2015 و سنة 2020 والتي تحسن فيها مؤشر الشفافية إلى 36 نقطة فقط. ومن الأمور التي تفسر هذا التراجع السيئ في المؤشر هو ما شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة من قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات من المال العام. فمنذ سنة 2003 انفجرت العديد من القضايا بدا بقضية مجمع الخليفة، لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (خاصة قضية الطريق السيار شرق - غرب) وقضية سوناطراك في قطاع المحروقات، إضافة إلى العديد من قضايا نهب المال العام حاليا.

III- جهود الجزائر في مكافحة الفساد

عملت الجزائر على محاربة ظاهرة الفساد من خلال إصدار جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ب الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم، وكذا الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، إضافة للأمر رقم 97-04 المؤرخ في 11 يناير 1997 المتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما صدر قانون يتعلق بتبويض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري سنة 2005 تحت رقم 05-01، إلا انه ورغم أهمية هذه التشريعات، فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي صدر في 20 فيفري سنة 2006 تحت رقم 06-01، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من

الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون نجد: التدابير الوقائية الخاصة بالقطاع العام، وتدابير وقائية خاصة بالقطاع الخاص.

1. التدابير الوقائية في القطاع العام: وتتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بما يلي :

❖ إلزام الموظف العمومي التصريح بممتلكاته خلال الشهر الأول الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهده الانتخابية، كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو انتهاء الخدمة.

❖ وضع مدونات وقواعد سلوكية تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم والنزاهة والملائمة للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية.

❖ إلزام المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، تبسيط الإجراءات الإدارية، والرد على عرائض وشكاوي المواطنين.

❖ تحصين سلك القضاة بوضع قواعد لأخلاقيات المهنة وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى السارية المفعول.

2. التدابير الوقائية في القطاع الخاص: لغرض معالجة ظاهرة الفساد في القطاع الخاص، نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على :

❖ تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بكشف وقمع كيانات القطاع الخاص;

❖ تعزيز وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية;

❖ تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص;

❖ الوقاية من الاستخدام السيئ للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص;

❖ تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة بما يؤدي إلى الوقاية من الفساد;

3. مشاركة المجتمع المدني: يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال :

❖ اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسير الشؤون

العمومية

❖ إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسه بمخاطر الفساد على المجتمع;

❖ تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

4. تدابير منع تبيض الأموال: دعما لمكافحة الفساد يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبيض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

5. إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: بمقتضى القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته يتم إنشاء هيئة وطنية مستقلة تساعد على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، حيث تتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد

كما عملت الجزائر على تبني مجموعة من الإجراءات من شأنها التخفيف من تفشي هذه الظاهرة نذكر من بينها :

❖ إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد: في أوت 2010 تم إصدار أمر رقم 05-10 متمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 ويكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد .

❖ وفي نفس السنة أيضا صدرت أحكام لمكافحة الفساد ضمن المرسوم المتعلق بقانون الصفقات العامة (إدخال التصريح بالنزاهة للمترشحين، إدخال قانون الأخلاق وأخلاقيات المهنة في مجال الصفقات العامة مع تحديد حقوق وواجبات الأعوان العموميين عند تمرير وتنفيذ صفقة عامة منع المترشحين من القيام بأفعال أو مناورات تهدف إلى منح مزايا للأعوان العموميين للحصول على الصفقة.

❖ وفي مجال مكافحة ظاهرة غسيل الأموال: أنشئت خلية معالجة الاستعلام المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-27 المؤرخ في 07 ابريل 2002 وهي مكلفة بمنع ومكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب .

❖ مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمحاربة الفساد: حيث صادقت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التي تعنى بمحاربة الفساد من هذه الاتفاقيات (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في افريل 2006

6. إجراءات أخرى: ولتعزيز الإجراءات السابق ذكرها عملت الجزائر على القيام بمجموعة من الإجراءات التي مست جوانب مختلفة كلها تعمل في إطار تضييق الطرق في وجه الفساد والمحاولة للتقليل من أثاره السلبية، من هذه الإجراءات نذكر :

❖ إصلاح العدالة والقضاء: وفي هذا الإطار تم إصدار القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وسيره وصلاحيته، كما تم تحسين الظروف المهنية للقاضي وحمايته من الضغوط بكل أنواعها.

❖ إصلاح النظام المحاسبي للدولة: حيث تم المصادقة على النظام المحاسبي والمالي الجديد سنة 2008 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2010 حيث يضمن هذا النظام التسجيل الأمين للصفقات .

❖ إصلاح النظام الضريبي: بهدف مكافحة التهرب والغش الضريبي وهروب رؤوس الأموال والاقتصاد غير الرسمي .

❖ إصلاح الوظيفة العمومية: حيث تم المصادقة على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والذي كرس مبادئ وقواعد إعادة تأسيس لإدارة العمومية حول مبادئ جديدة ترمي إلى ترقية ثقافة الخدمة العمومية المؤسسية، مع الارتكاز على متطلبات الاستقامة والنزاهة والشفافية بهدف تحفيز نشأة إدارة حيادية وفعالة.

❖ إصلاح الجهاز الإداري: تم استحداث وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية سنة 2013، هدفها تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين في الإدارات العمومية، لمحاولة التخفيف من مشكل البيروقراطية، وكذا القضاء على الفساد فيها.

IV- الخاتمة

يعتبر الفساد من المواضيع المعقدة والمتشعبة ، تتطلب مكافحته إرادة سياسية جادة وحقيقية للتغيير والإصلاح، واتخاذ إجراءات طويلة الاجل لحوكمة المؤسسات العمومية وجعلها خاضعة للمساءلة ، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في فضح ومكافحة الفساد، حيث أنه بدون إصلاح جاد ، سيستمر الفساد في التطور. توصلنا من خلال هذا البحث الى جملة من النتائج يمكن ايجازها في :

❖ تثبت الشواهد أن ظاهرة الفساد ليست حديثة العهد في الجزائر ولا ترتبط فقط بعملية الانفتاح الاقتصادي أو اقتصاد السوق أو مرحلة الإصلاحات الهيكلية كما أشار إلى ذلك صندوق النقد الدولي. كما ثبت أيضا انه بالرغم من سن التشريعات والقوانين لمكافحة الفساد

بأشكاله المتعددة الا انه ما زال يستشري في البنيان الاقتصادي للدولة بسبب تعقد انماطه وصوره وتعدد الأسباب التي تؤدي الى انتشاره .

❖ يتخذ الفساد اشكال عدة ينبغي تشخيصها كي يتسنى لنا تشخيص اثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية، من اجل إيجاد الحلول اللازمة ليس للقضاء على هذه الظاهرة لان ذلك يبدو مستحيلا. وانما للتخفيف من حدة اثاره المختلفة ولاسيما الاقتصادية منها.

❖ يظهر ان كل الطرق التقليدية وكل المؤسسات القائمة لم تنجح في لجم الفساد، الامر الذي يدفعنا للقول اننا بحاجة الى مؤسسات مختلفة ذات طابع خاص للتعامل مع الفساد ليست مهمتها ملاحقة الفاسدين فقط، بل البحث والعمل على صياغة برامج وإجراءات واستراتيجيات لتعطيل اليات الفساد أولا.

V- المراجع

- ❖ البنك الدولي. (1996). تقرير للتنمية في العالم. البنك الدولي.
- ❖ العياشي عنصر. (1999). سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. القاهرة: دارالامين.
- ❖ الكسندر شكولينكوف. (09, 2007). دور رئيسي لجمعيات الاعمال محاربة الفساد في الدول النامية. مجلة الاصلاح الاقتصادي، صفحة 17.
- ❖ الكسندر شكولينكوف. (سبتمبر، 2007). دور رئيسي لجمعيات الاعمال محاربة الفساد في الدول النامية. مجلة الاصلاح الاقتصادي، صفحة 17.
- ❖ بدور ابراهيم. (2005). رسالة ماجستير. تفعيل الحكم الداخلي الديمقراطي في الجمعيات الاصلية في مصر، 17. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ❖ جمعة محمد الرقيبي. (2014). دور الحوكمة في مكافحة الفساد. الحاكمية والفساد الاداري والمالي، (صفحة 506). عجلون الاردن.
- ❖ جون د سولفيان. (2009). البوصلة الاخلاقية للشركات دوات مكافحة الفساد. واشنطن: البنك الدولي.
- ❖ سهيلة امنصوران. (2006). الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي- حالة الجزائر. رسالة ماجستير، 209. جامعة الجزائر.
- ❖ عبد الحميد ابراهيمي. (2004). الفساد دراسة حالة الجزائر. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (صفحة 24). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ❖ لؤي اديب العيسى. (بلا تاريخ).
- ❖ لؤي اديب العيسى. (2009). الفساد الاداري والبطالة. الاردن، الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- ❖ محمد حليم اليمام. (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر. مجلة المستقبل العربي، صفحة 54 .
- ❖ منظمة الشفافية الدولية. (2006). تقرير الفساد سنة 2006. منظمة الشفافية الدولية.
- ❖ مي فريد. (2006). الفساد رؤية نظرية. مصر: مطابع لاهرام.
- ❖ مي فريد. (2006). الفساد رؤية نظرية. مجلة السياسة الدولية، صفحة 226.
- ❖ هاشم الشمري. (2011). الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية (المجلد 1). عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع.
- ❖ وصاف سعدي. (2005). الفساد الاقتصادي في البلدان النامية. الاداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة 343). ورقلة (الجزائر): جامعة ورقلة.